

المغرب نموذج لترسيخ دعائم الطاقة النظيفة في أفريقيا

وتتمثل الطاقات المتجددة ما يقارب 35 في المئة من القدرة الحالية لتوليد الكهرباء بالبلا، وقد أطلقت الحكومة محطة نور 1، الشطر الأول والثاني من مشروع الطاقة الشمسية نور ورزازات.

وفي هذا الصدد أشار البنك الأفريقي للتنمية، إلى أن المغرب ومن خلال إطلاقه لبرنامج الطاقة الشمسية نور في 2009، خطط بشكل استباقي لإنتاج طاقة إضافية لا تقل عن ألفي ميغاواط من الطاقات الشمسية هذا العام.

وأكدت دراسة اقتصادية، صادرة حديثاً عن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية "كابسارك"، ومقره السعودية، أن المغرب يتصدر البلدان العربية في توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة.



وأوضحت الدراسة أن قطاع الطاقة البديلة يحتاج إلى عدد أكبر من العمال لكل ميغاواط من الطاقة المولدة مقارنة بقطاعات الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري، لافتة إلى أن هذا النوع من الطاقة يستحوذ على قرابة واحد في المائة من إجمالي التوظيف في المغرب.

ولهذا تتنشط عدد من الشركات المحلية والأجنبية في إطار التعاون الدولي وتبادل التجارب واستقطاب الاستثمارات لتوفير اليد العاملة المدربة.

ويقول المدير العام لمعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة، بدر (3.1 مليون دولار) لتمويل عدة مشاريع تنسجم مع البيئة.

تلقى نموذج المغرب المتعلق بترسيخ دعائم الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة المستهلكة بالبلا شهادة ثقة جديدة بإسهامه في تثبيت التجربة الأفريقية في هذا المضمار خاصة وأن للرباط استراتيجية تعتمد على التوسع للتأقلم مع التحول العالمي نحو اعتماد أسس للاستهلاك الصديق للبيئة.

ومشروع نور ورزازات صمّم وفق مقاربة تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأنجز بدعم من البنك الأفريقي للتنمية حيث ساهم البنك المتواجد مقره بابييجان، بنحو 485 مليون دولار في إنجاز مختلف مراحل المشروع، ورغم تسجيل قطاع الطاقات المتجددة بين عامي 2016 و2019 نمواً ثابتاً، لكن دراسة أنجزتها مجموعة كلوستر سولار كشفت أن تأثير تداعيات كورونا سيكون حاداً للغاية لدرجة أن العودة إلى مستوى النشاط العادي ستستلزم سنتين.

وتوقعت المجموعة أن يتراجع رقم معاملات شركات الطاقات المتجددة إلى أكثر من النصف خلال العام الجاري، ولواجهة هذا التغيير يتجه المغرب إلى بناء استراتيجيات للتكيف مع التحول الطاقوي العالمي والتوجه نحو ميغاواط من مصادر الطاقة الريحية والمائية والشمسية.

ولفت خبراء البنك إلى أن نور ورزازات، أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، تساهم في التحول الطاقوي بالمغرب وأفريقيا.

وأشاروا إلى أن هذا المشروع يرمي أيضاً إلى تسويق الفائض لبلدان قارة أفريقيا للمساهمة في إرساء أسس نمو مدمج وأخضر بالقرارة. وطوّر المغرب خلال السنوات الأخيرة استراتيجية للطاقات البديلة بهدف الانتقال من بلد يستورد كل احتياجاته من النفط والغاز إلى منتج للطاقة المتجددة بغية تحقيق أمن الطاقة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - اتسعت طموحات المغرب لنشر تجربته الواعدة بشأن إنتاج الطاقة النظيفة في أفريقيا بعد أن قطع أشواطاً في هذا المجال جعلته يحظى بإشادة من قبل المؤسسات وهيئات القارة.

وأكد البنك الأفريقي للتنمية في تقرير حديث أن المغرب الذي يطمح إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 52 في المئة بحلول 2030، يسعى إلى تحقيق تحول طاقوي يركز على الاستفادة من المصادر المنسجمة مع البيئة.

وتهدف الرباط إلى وضع قدرات إضافية لإنتاج الكهرباء بإجمالي 6 آلاف ميغاواط من مصادر الطاقة الريحية والمائية والشمسية.

ولفت خبراء البنك إلى أن نور ورزازات، أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، تساهم في التحول الطاقوي بالمغرب وأفريقيا.

وأشاروا إلى أن هذا المشروع يرمي أيضاً إلى تسويق الفائض لبلدان قارة أفريقيا للمساهمة في إرساء أسس نمو مدمج وأخضر بالقرارة.

وطوّر المغرب خلال السنوات الأخيرة استراتيجية للطاقات البديلة بهدف الانتقال من بلد يستورد كل احتياجاته من النفط والغاز إلى منتج للطاقة المتجددة بغية تحقيق أمن الطاقة.

مارك بنتلي
كاتب في موقع أحوال تركية

أبقى البنك المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، مما أثار دهشة المستثمرين الأجانب، لكن القرار لم يخلف تأثيراً ملحوظاً على الليرة، بعد تسع مرات من الخفض. باتت أسعار الفائدة عند 8.25 في المئة بعد أن كانت 24 في المئة في يوليو الماضي، في محاولة من التسهيلات المالية التي جاءت إثر قرار الرئيس رجب طيب أردوغان بإقالة محافظ البنك السابق مراد تشين قايا واستبداله بمراد أويصال.

بعد اعتماد سياسات الحكومة الاقتصادية المؤيدة للنمو لسنوات عديدة بتعديلات غير تقليدية على السياسة النقدية، أدى الرسوم الرئاسي إلى إقناع المستثمرين الأجانب بأن البنك المركزي فقد استقلاله عن السلطة ثم أدى تخفيض أسعار الفائدة إلى هجرة المستثمرين الأجانب بعيداً عن الأسهم والسندات التركية.

لقد فقدت الليرة 20 في المئة من قيمتها أمام الدولار منذ يوليو الماضي، لتصل إلى 6.85 قبل وقت قصير من إقالة قايا لكنها انحدرت إلى 7.26 مقابل الدولار في مطلع مايو الماضي، وهو مستوى منخفض غير مسبق.

وفقاً للبيانات الرسمية، فإن حصة السندات المحلية التركية التي يمتلكها المستثمرون من غير المقيمين انخفضت إلى النصف منذ يناير لتصل إلى حوالي 5 في المئة من الإجمالي، وهو أدنى مستوى منذ سنة 2005.

كانت تبلغ النسبة أكثر من 25 في المئة في منتصف 2013، لكنها انخفضت إلى أقل من النصف منذ يناير لتبلغ حوالي 10 في المئة من الإجمالي.

ووفقاً لبيانات البنك المركزي، في الوقت نفسه، تقلصت ملكية الأجانب للأسهم المتداولة في بورصة إسطنبول إلى 23

تعافي اقتصاد الأردن من الوباء يصطدم برهانات صعبة

التعافي من الخسائر الناجمة عن الأزمة يحتاج إلى وقت طويل



لا خيار سوى الأعمال الشاقة

وحتى تروم حفرة الخسائر، أطلقت الحكومة مؤخرًا صندوقاً بقيمة 700 مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة.

وبموازاة ذلك، ستجبر عودة العديد من الأردنيين من دول الخليج وتراجع الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض الاستهلاك المحلي، الحكومة على اللجوء إلى المزيد من الاقتراض.

وإبرم الأردن في الأونة الأخيرة اتفاقية جديدة مع صندوق النقد لاقتراض 400 مليون دولار من ضمن حزمة مالية تبلغ 1.3 مليار دولار تم الاتفاق عليها بين الطرفين.

وصرح وزير المالية محمد العسوس لوكالة شينخوا الصينية للأنباء إلى الخبير الاقتصادي مازن مرجي قوله إنه "من المتوقع أن يتجاوز معدل البطالة 20 في المئة في النصف الثاني من هذا العام".

وحمل كلام مرجي، الخبير السابق في لجنة ترويج الاستثمار الأردنية، في طياته الكثير من التشاؤم بتأكيد أن زيادة معدل البطالة ستكون مشكلة كبيرة مصحوبة بزيادة الفقر.

ويراهن الأردن على دعم المؤسسات المالية الدولية من أجل تنفيذ برامجها الاجتماعية التي يبدو أنها لن تروى قريباً.

غير أن البعض يرى أن شركات الأردن مع الصين قد تخفف نوعاً ما من جيل الأزمات المترامية.

وقال المحلل الاقتصادي خالد الزبيدي لشينخوا إن "مبادرة الحزام والطريق الصينية يمكن أن تدعم الأردن في الانتعاش الاقتصادي على المدى القصير".

وأقر الزبيدي توسيع وتسريع المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية لأنها ستوفر فرص عمل وتحد من انقلاص معدل البطالة البالغ وفق الأرقام الرسمية نحو 19.2 في المئة.

وتعاني البلاد، التي تستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاتها الطاقية من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة وديونًا، كما أنها تأثرت كثيراً بالأزمات المستمرة في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما يبرز بالمزيد من المتاعب خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

وتلقى هذه الأوضاع الصعبة بظلال قاتمة على حياة المواطنين، الذين يبحثون بدورهم عن حل يوفر لهم كرامة العيش، فيما حاصرتهم ضغوط البطالة والضرائب وارتفاع الأسعار.

يجمع خبراء ومسؤولون أردنيون على أن بقاء الوضع الوبائي في البلاد تحت السيطرة سيخدم خطط الحكومة للنهوض بالاقتصاد مرة أخرى ووضعه في طريق التعافي من تداعيات أزمة وباء فايروس كورونا الجديد، لكن الخسائر الناجمة عن ذلك بحاجة إلى وقت طويل لمعالجتها.

عمان - اعتبر محللون أن الحكومة الأردنية بحاجة إلى "ضربة حظ" من أجل إنعاش الاقتصاد مجدداً بعد أن تضرر كثيراً من أزمة فايروس كورونا.

وتصطدم عمان برهانات صعبة في طريق تحقيق أهدافها، لأن الخسائر الناجمة عن الوباء تتطلب سنوات من معالجتها، في بلد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية، وليس لديه موارد مستدامة تساعد على مواجهة الأزمات.

وفتح الأردن معظم الشركات وخفف قيود الحركة في أوائل يونيو للتقليل من أعباء جميع القطاعات تقريباً بعد إغلاق دام أكثر من شهرين ونصف الشهر في مواجهة وباء فايروس كورونا الجديد، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات.

مؤتمر صحفي مطلع يونيو الحالي "لقد تأثرنا سلباً بمرض فايروس كورونا، وتأثرت عدة قطاعات بهذه الأزمة تأثراً كبيراً مثل قطاع السياحة، لكننا قدمنا أيضاً برامج مساعدة القطاع الخاص".

وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 36.6 في المئة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بما قيمته 784 مليون دينار (نحو 1.12 مليار دولار)، بحسب ما أظهر تقرير حديث للبنك المركزي الأردني.

وتساهم السياحة بحوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 55 ألف عامل في هذا القطاع الحيوي للبلاد، التي لا تمتلك ثروة نفطية.

وفي إطار دعم القطاع الحيوي، تم تخفيض ضريبة المبيعات على السياحة من 16 إلى 8 في المئة، وخصصت الحكومة 150 مليون دينار (212 مليون دولار) كبرامج تمويل لمساعدة المؤسسات السياحية، بموجب قرارات جديدة اتخذتها.

وقال المحلل في مؤسسة الصحافة الأردنية أمجد عيسى لـ"شينخوا" إن "على الأردن جذب المزيد من المرضى من الدول العربية للسياحة العلاجية، حيث كانت دائماً مركزاً لهذه الخدمات".

وأضاف "الأردن بحاجة إلى صياغة خطة اقتصادية طويلة الأجل للتعافي ومناشدة المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي، حيث لا يزال يستضيف أكثر من 1.3 مليون سوري، منهم 657 ألف لاجئ سوري مسجلون لدى الأمم المتحدة".

وإلى جانب السياحة، تطل بعض التحديات الهامة التي سيظل الأردن يواجهها في المرحلة المقبلة، وهي النمو الاقتصادي السلبي ومعدلات البطالة

المركزي التركي يُوقف خفض سعر الفائدة بعد فوات الأوان

الحد الأدنى من الاحتياطي، تمت قروض المستهلكين والشركات بنسبة 20 في المئة خلال العام الماضي، وكشف اتحاد بنوك تركيا أن 920 ألف مواطن استخدموا قروض الإعانة لأول مرة خلال أبريل.

ووفقاً لوكالة ستاندر أند بورز للمصنيف الائتماني، حالياً تبلغ القروض المتعثرة 5.4 في المئة من إجمالي القروض، ويمكن أن تتضاعف خلال السنة المقبلة.

وتوقع محللون أن يخفض المركزي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 8 في المئة الخميس الماضي، ووفقاً لمؤسّسات تقديرات استطلاعات الاقتصاديين والمحللين التي أجرتها بلومبرغ ورويتزر، توقع البعض تخفيضاً قدره 50 نقطة أساس.

واستندت التوقعات على ممارسات البنك السابقة، وكان التضخم السنوي عند 11.4 في المئة الشهر الماضي، وهو أعلى بنحو 4 في المئة عن هدف المركزي في نهاية العام، وتوقع استطلاع شهري أجري هذا الشهر مع عدد من الاقتصاديين أن يبلغ التضخم 9.5 في المئة في ديسمبر.

وتبع قائمة الأخطاء الطويلة التي ارتكبوها صانعو السياسة المالية والمؤسسات الاقتصادية التركية، سيتطلب إصلاح سمعة البنك خطة محكمة طويلة.

ويشير تداول الليرة إلى أن العديد من المستثمرين كانوا متفائلين بأن تخفيض سعر الفائدة سينتهي مع تخفيض نهائي، ولكنهم أدركوا أن مزيداً من التخفيضات منظرية في المستقبل، مما يؤخر عودة تركيا إلى موقعها الاقتصادي.

ويتساءل العديد من الاقتصاديين عما إذا كان بإمكان المركزي رفع أسعار الفائدة قريباً، مشيرين إلى اعتراضات أردوغان على ارتفاع تكاليف الاقتراض. الرئيس يدعي أن أسعار الفائدة الأعلى تضخمية، أنها تتعارض مع أسس التفكير الاقتصادي التقليدي. وقد أدت سياساته إلى اندلاع أزمة العملة قبل عامين.

مليار دولار من حوالي 82 مليار دولار سنة 2013. وسُجّل أحدث نزوح بسبب حظر البيع على المكشوف.

وخلال الأسبوع الحالي، أعلنت شركة أم.اس.سي.أي الرائدة في تزويد المشتريات عالمياً، أن مؤشر تركيا قد يُخفض من سوق ناشئة إلى مستوى فيتنام وبنغلاديش والمغرب وصربيا.

ويقول محللون إن مثل هذا القرار يمكن أن يدفع إلى مزيد من النزوحات بنحو 5 مليارات دولار.

ومنذ 2019، أربك المركزي، الذي يعمل على دعم جهود الحكومة لتخفيف النمو إثر أزمة العملة في 2018، توقعات المستثمرين مع تخفيضاته في أسعار الفائدة بمستويات لم تكن متوقعة.

واستمرت عملياته خلال أزمة كورونا، مما قلل من جاذبية الاستثمار في السندات المحلية.

وبالتزامن مع ذلك عمل المركزي مع السلطات الأخرى لمنع البنوك المحلية من التداول مع المؤسسات المالية الأجنبية في سوق المقايضات الخارجية في محاولة لتعزيز قيمة العملة. واعتمدت سوق المقايضات المحلية في بورصة إسطنبول كبديل مع تعديلات على متطلبات الحد الأدنى من الاحتياطي للمساعدة في تشجيع الإقراض للأفراد والشركات.

وقد وافق بنك خلق وبنك وقف وبنك زراعات على الزيادة السريعة في القروض ومع التعديلات على متطلبات



مؤشر أم.أس.سي.أي للأسواق الناشئة قد يُخفض تصنيف تركيا، وقد يدفع ذلك إلى نزوح المزيد من الاستثمارات بنحو 5 مليارات دولار